

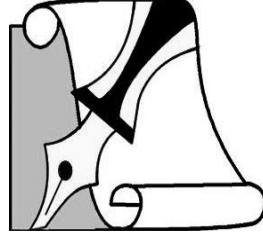


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
ال فلسطينية وال استراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ — إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ — الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ — بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ — إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حرب الغاز والنفط مع إسرائيل

١ - مدخل

لم يكن النزاع على ترسيم حدود المياه الإقليمية بين لبنان والكيان الصهيوني يشكل قضيةً ساخنةً ومُلحّةً قبل ظهور الغاز والنفط في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وبدء الكيان باستثماره عملياً، فانتقل الصراع في نظر العدو من مسألة أمن المستوطنات في الجليل الأعلى إلى أمن الطاقة الإسرائيلية عموماً، ومحاولة إيجاد منافذ لتصدير الغاز من دون إحداث إشكالات تعطل وصوله لأسواق الاستهلاك. وقد أخذت مسألة حلّ قضية ترسيم المياه الإقليمية خلال السنوات القليلة الماضية حيزاً مهماً من التحركات الدبلوماسية الصهيونية عبر الاستفادة من الظروف الفوضوية المأساوية التي حلّت بالعالم العربي إثر هبوب موجة ما سمّي "الربيع العربي". ولم يكن مستغرباً بالمرّة أن تقم المصادر الإسرائيلية حزب الله في الأزمة الجديدة- القديمة، حيث اتّهمته بأنه ينوي تحويل الخلاف على الحدود البحرية إلى نوع جديد من مزارع شبعاً المحتلة.

على هذا الصعيد يقول السيد نواف الموسوي، النائب عن حزب الله في مجلس النواب اللبناني، "إننا نتمسك بقوة بكل ما لدينا من إمكانيات دفاعية من أجل حماية ثروتنا الوطنية التي تتمثل اليوم في مخزون الغاز والنفط في المياه اللبنانية". ويضيف: "لقد أظهرت عمليات المسح الثنائي والثلاثي الأبعاد وجود حوض غازي في المتوسط وأن جزء كبير منه يقع في المياه اللبنانية أو المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان، ولقد بدأ الجانب الإسرائيلي التنقيب، ولذا فإنّه ومع تطوّر التقنيّة يمكن أن تعتمد إسرائيل على الحفر الأفقي وهذا ما يهدّد مخزون الغاز في المياه اللبنانية". وبالتالي يدعو السيد الموسوي إلى التعجيل بعمليات التنقيب وعدم تأخير صدور قانون ينظّمها.

على هذا الأساس يُطرح السؤال: هل ستكون الحرب المقبلة هذه المرّة حرباً على الغاز الطبيعي في هذه النقطة من البحر الأبيض المتوسط؟

إنّ التهديدات الإسرائيلية للبنان في قضية النفط والغاز المكتشفين في البحر الأبيض المتوسط ليست جديدة بتاتا. ففي عام ٢٠١٠ سارع وزير البنية التحتية الإسرائيلي، عوزي لاندواو، للدخول بقوة على خط هذا الملف موجّهاً تهديدات باستخدام القوة ضدّ لبنان أو أي بلد آخر يهدّد مصالح إسرائيل النفطية في البحر

المتوسط، معتبراً أنّ كل مطالب لبنان لا أساس لها من النواحي القانونية والاقتصادية، إلاّ أنّه تناسى أنّ لبنان يحتكم في مسألة ترسيم الحدود البحرية إلى قانون البحار الذي يُحدّد كيفية إجراء هذا الترسيم. وهدّد لاندوا باستعمال القوة للدفاع عن حقول الغاز في البحر المتوسط التي تمّ اكتشافها مؤخراً من قبل شركات إسرائيلية-أمريكية، والتي تقدر قيمتها بأربعين مليار دولار، وذلك ردّاً على التحذيرات اللبنانية من قيام إسرائيل بالسطو على حصّة لبنان من حقول الغاز في البحر المتوسط. وأضاف: "لن نتردّد في استعمال قوتنا، ليس للحفاظ على قوانيننا فقط، بل للحفاظ على القانون البحري الدولي". وتابع: "اللبنانيون لا يدعون أنّ اكتشافاتنا هي احتلال للبحر، بل إنّ مجرد وجودنا هو احتلال في نظرهم". وشدّد على أنّ حقول الغاز تقع داخل المياه الاقتصادية الإسرائيلية، كون ترخيص التنقيب عن الغاز يقع في المياه الإقليمية الإسرائيلية، وإن إسرائيل تجري اتصالات مع قبرص في ما يخصّ ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، مشيراً إلى أنّ لا خلاف بين الدولتين حول أعمال التنقيب، بحسب تعبيره.

إلى ذلك أوضحت صحيفة هآرتس أنّ جزءاً كبيراً من مخزون الغاز البحري يقع في المياه الإقليمية القبرصية. وكشفت عن خلاف قبرصي إسرائيلي حول الحدود البحرية بين الدولتين، ولفنت إلى أنّ قبرص أعلنت مناقصات لأعمال التنقيب عن الغاز في مياهها على مقربة من المكان الذي اكتشفت فيه إسرائيل مخزون الغاز، وأنّ شركة إسرائيلية-أمريكية تقدّمت للمشاركة في المناقصة القبرصية وفازت بتنفيذ ثلاثين بالمائة من أعمال التنقيب القبرصية.

بناءً على ما تقدّم، كان متوقّعاً جدّاً أنّ توعز الحكومة الإسرائيلية لإعلامها المتطوّع لصالح ما يُطلق عليه اسم الإجماع القومي الصهيوني، بالنشر عن خلاف إسرائيلي-لبناني حول حقول النفط، مرجّحاً أنّ هذا الخلاف قد يقود لمواجهة عسكرية بين البلدين، كما أفاد موقع "غلوبوس" الإسرائيلي المتخصّص بالشؤون الاقتصادية، والذي أضاف أنّ إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة والأمم المتحدة الضغط على لبنان لإدخال تعديل على المناقصة بشأن التنقيب عن الغاز والنفط في خمسة من البلوكات البحرية الواقعة في المياه الاقتصادية اللبنانية. وبحسب الموقع، تستند إسرائيل في طلبها هذا إلى وجود ثلاثة من هذه البلوكات بمحاذاة "حدودها البحرية" كونها متداخلة مع منطقة بحرية هي موضع نزاع مع لبنان.

في المقابل لاشكّ بأنّ لبنان هو بأمسّ الحاجة للطاقة، ويعاني من أزمات اقتصادية ومديونية باهظة، لكن الخلافات الإقليمية وحالة التخبط السياسي والاقتصادي الداخلي أدت إلى تحييد موضوع استغلال ثرواته النفطية المتوفرة في مياهه الإقليمية على مدى السنوات الماضية. وبعد سنوات من التردد والتخبط، قرّرت

الحكومة اللبنانية أخيراً توجيه الدعوات لشركات التنقيب بتقديم مقترحات مبدئية عن الرغبة في المشاركة لتأهيلها كجهات قادرة على إنجاز المهمة. وقد بدأت مرحلة تأهيل الشركات منذ عام ٢٠١٣، وتمّ تأهيل ١٢ شركة رئيسة وهي شركات التشغيل، كما تمّ تأهيل ٣٤ شركة غير تشغيلية. والجدير بالذكر أنه بعد بدء عمليات التنقيب عملياً سوف ينتظر لبنان ٤ سنوات على الأقل قبل أن يحصل على نقطة واحدة من النفط أو الغاز. وهو سيدد صعوبة في العثور على زبائن جاهزين للشراء، لأنّ قبرص وإسرائيل ومصر وتركيا قد وقّعت صفقات إستيراد وتصدير مع الزبائن الأوروبيين وحتى الإقليميين.

٢- لمحة تاريخية عن النفط في لبنان

بدأ البحث عن النفط في لبنان أيام الانتداب الفرنسي عندما أصدر المفوض السامي الفرنسي هنري دو جوفنيل العام ١٩٢٦ تشريعاً أجاز فيه التنقيب عن مناجم النفط والمعادن واستثمارها واستخراجها، ولاحقاً أجريت دراسات عديدة لمعرفة وجود ثروات معدنية وغازية في لبنان، أبرزها الدراسة التي أعدها الباحث الفرنسي لويس دوبرتريه Louis Dubertret في العام ١٩٣٢، ودراسة أخرى أجراها الجيولوجي الأميركي جورج رينوراد Renouard عام ١٩٥٥ توقّع فيها وجود نفط في لبنان.

في العام ١٩٤٦، قامت شركة نفط العراق IPC بأعمال الحفر في منطقة تربل في الشمال، وفي العام ١٩٥٣ تمّ حفر بئر أخرى في منطقة يحمر في البقاع الغربي، وبين عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ قامت شركة ألمانية بحفر بئر لمصلحة الشركة ذاتها في منطقة عدلون، وفي العام ١٩٦٣ عمدت شركة إيطالية إلى حفر بئرين في سحمر وتل زنوب (البقاع)، كما في عبرين شرق البترون.

في عام ٢٠٠٢، تعاقدت الحكومة اللبنانية مع شركة سبكتروم الإنكليزية التي قامت بإجراء مسح ثنائي الأبعاد غطّى كامل الساحل اللبناني، وأشار تقرير الشركة إلى احتمال فعلي لوجود النفط والغاز، ولاحقاً استكملت شركة جي أي اس النروجية أعمال البحث من خلال قيامها بمسح ثلاثي الأبعاد في الموقع نفسه، أشار إلى أنّ أكبر الكميات النفطية موجودة في الشمال مقابل ساحل العبدّة. وتواصلت أعمال البحث الجيولوجي عن النفط حيث أجرت شركة P.G.S مسوحات ثلاثية الأبعاد في العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ واحد ضمن المياه اللبنانية وآخر ضمن المياه اللبنانية - القبرصية، حيث أشارت إلى احتمال وجود كميات تجارية من النفط تصل إلى ٥٠ في المئة، وأنّ لبنان ربّما كان يمتلك مخزونات تصل إلى ٨ مليارات

برميل. إلا أنّ الملف لم يتحرك بشكل فعلي إلا بعد إعلان شركة نوبل للطاقة الأميركية في ٢٢ حزيران ٢٠١٠ بعد فحوص زلزالية ثلاثية الأبعاد أكدت ما كانت شركة P.G.S اكتشفته، متحدثة عن وجود حقل هائل للغاز يسمّى فيتان يحوي ما لا يقلّ عن ١٦ تريليون قدم مكعب في منطقة امتياز لها في البحر المتوسط، في منطقة تقع قبالة الشواطئ اللبنانية، في منطقة بحرية دولية بين حدود فلسطين البحرية وقبرص.

٣- النزاع مع إسرائيل

لم تكتفِ دولة الإحتلال بسرقة آبار ومواقع إنتاج الغاز والنفط الواقعة قبالة المياه الإقليمية الفلسطينية، بل وسبق لها أن قامت ببيع الغاز المسروق لدول عربية مثل مصر والأردن. ولم تكتفِ دولة الإحتلال بسرقة آبار الغاز والنفط الواقعة قبالة السواحل المصرية وداخل مياهها الإقليمية، بل وتعاقدت على بيع هذا الغاز لمصر، مرّةً باتفاق مباشر جرى مع مجموعة "تمار" الإسرائيلية مدّته ١٥ عاماً وبقيمة ٢٠ مليار دولار، ومرّةً أخرى عبر تعاقدات مباشرة لشركات عالمية منها "بريتيش غاز" البريطانية و"يونيون فينوسيا" الإسبانية مع حقلي "تمار" و"فياتان" لاستيراد الغاز لصالح مصر لمدة تصل إلى ١٥ عاماً في صفقات تصل بالنسبة للشركة البريطانية وحدها إلى ٣٠ مليار دولار. هذه اللصوصية الإسرائيلية تتمدّد حالياً نحو الثروات اللبنانية، وإنّه لمن دواعي الأسف أنّ إحدى أهمّ الحجج المعتمدة لدى تل أبيب، في إثبات "الحق الإسرائيلي" المزعوم في المنطقة "المتنازع" عليها مع لبنان، هي حماقة أو خطأ أو خطيئة أو تفريط حكومة الرئيس السابق، فؤاد السنيورة بحدود المنطقة الإقتصادية الخاصة بلبنان. ففي عام ٢٠٠٧، فاوضت حكومة السنيورة الحكومة القبرصية، على ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين، ووافقت على خط حدودي، جنوبي، يفرط بمساحة واسعة جداً من المنطقة الإقتصادية الخاصة بلبنان، تزيد في مساحتها، عن المنطقة البحرية التي تطالب بها إسرائيل. وتعتمد إسرائيل هذا التفريط اللبناني، كإثبات، على "الحق الإسرائيلي"، في أي مقارنة للنزاع البحري مع لبنان.

وعلى هذا الصعيد قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، بعد إقرار خط الحدود البحرية للمنطقة الإقتصادية لإسرائيل عام ٢٠١١، (التي تعود الآن لإقراره من جديد)، "إنّ الخط الحدودي البحري الذي أودعه لبنان لدى الأمم المتحدة، يتعارض مع الخط الذي توافقت عليه إسرائيل وأبرمته مع قبرص، والأهمّ

من ذلك كله، أنه يتعارض مع الخط الذي حدده لبنان بنفسه، عام ٢٠٠٧، في إتفاقية ترسيم الحدود مع الجانب القبرصي". وللدلالة أيضاً على حجم الخطيئة، كتبت "يديعوت أحرونوت"، تحت عنوان "ليخرس اللبنانيون"، (٢٠١٢/١٢/١٠)، "إن ادعاء لبنان بسرقة إسرائيل أجزاء من حقول الغاز اللبنانية في المتوسط، هو محض افتراء"، مشيرة إلى أن "الخرائط التي رسموها بأنفسهم مع القبارة، تظهر أن إسرائيل لم تستول على أي منطقة بحرية لبنانية، بل إنها تنازلت لهم عن منطقة بحرية كبيرة، قياساً بالخط الحدودي الذي أقره مع قبرص"، وبحسب الصحيفة "على اللبنانيين أن يخرسوا، لأنهم قد يربحون من جراء صمتهم من الوضع، كما هو عليه حالياً".

لقد عملت إسرائيل كل ما تستطيع للضغط على لبنان لمنعها من استخراج النفط والغاز المختزنين في منطقتها الإقتصادية الجنوبية المتاخمة لحدود فلسطين المحتلة. ويقول رئيس لجنة الطاقة والمياه النيابية، النائب محمد قباني، في هذا الخصوص: "جرت عدة وساطات أميركية في هذا الاتجاه وكان التشديد من قبلنا على التمسك بحدودنا. وقد حاول الأميركيون التوسط، فكان جوابنا أننا نقبل ترسيم الحدود البحرية من قبل الأمم المتحدة وحدها. إسرائيل تحتج بالاتفاق الذي وقّعت مع قبرص ونحن نعتبر أن هذا الاتفاق غير قانوني".

ويقول خبراء اقتصاديون أن إسرائيل، تحاول من وراء هذه الخطوات الاستفزازية إثارة مخاوف الشركات النفطية المهمة بالتنقيب في لبنان، ودفعها إلى التراجع. ويوضح الخبير الإقتصادي غازي وزني: "عندما اكتشفت إسرائيل عام ٢٠١٤ حقول غنية بالنفط قرب الحدود اللبنانية أي ما يتعلّق بحقل كاريش الذي يتبع لحقل تامار، بدأت الأطماع الإسرائيلية أكثر فأكثر، لأن حقل كاريش فيه مكامن مشتركة بين الحقل الإسرائيلي والبلوكات الثلاثة التي تخصّ لبنان وهي الثامن والتاسع والعاشر".

مصدر القلق والتوتر في المرحلة الراهنة يكمن في عزم إسرائيل على استغلال الغاز من المناطق التي يعتبرها لبنان تابعة لمنطقته الإقتصادية الخالصة. وقد أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية مؤخراً إلى أن وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شطاينيتس، ووزير حماية البيئة، زئيف إكين، هما على وشك أن يطرحا على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية والكنيست اقتراحاً للمصادقة على ترسيم الحدود البحرية - الإقتصادية، بحيث يشمل منطقة خاضعة للخلاف حولها مع لبنان. وأضافت الصحيفة أنه "يفترض بقانون المناطق البحرية أن يفرض سيادة وقوانين إسرائيل لغرض التنقيب عن موارد طبيعية

واستخراجها". علماً أنّ القانون الدولي ينصّ على تقاسم المناطق بين الدول المشاطئة للحوض البحري نفسه بالاتفاق وبالإستناد إلى نقطة وسطية بين إسرائيل ولبنان.

إنّ النزاعات البحريّة بين لبنان وإسرائيل ليست جديدة، فمنذ عدة سنوات تقول إسرائيل أنّ لبنان خرق التفاهات المتعلقة بالوضع القائم بدعوته الشركات من أجل التنقيب في مناطق متنازع عليها. ويتركز الخلاف حول مساحة بحريّة تقدّر بـ ٨٠٠ كم مربع، وكلا الطرفين يؤكّدان أنّ لهما الحقّ في استغلالها. ولم تحاول إسرائيل إخفاء نواياها الخبيثة واستعدادها للجوء إلى القوّة العسكريّة إذا لزم الأمر، حيث هدّد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت، باستعمال القوّة للسيطرة على المناطق البحرية قبالة حدود غزة ولبنان بهدف استغلال الثروات النفطية. وبحسب دراسة سابقة لإدارة النفط في لبنان، تبين أنّ البلوك رقم ٩ (وفق الخريطة اللبنانية) يحتوي على مكامن نفط وغاز يمكن أن تشكّل امتداداً لحقل كاريش الإسرائيلي، وبالتالي فإنّ التداخلات ونقاط التماس الجغرافيّة خلقت الفرص للنزاع، وهذا ما تقوم إسرائيل باستغلاله.

وترغم إسرائيل أنّ لبنان قد خرق "الستاتيكو" - الوضع القائم، بنشره غطاء للتنقيب عن موارد طبيعيّة في المنطقة التي تسعى إسرائيل إلى ضمّها إليها. وفي إطار ترسيم الحدود البحريّة مع لبنان، التي بلورها شطاينيتس وإلكين، تقرّر أن تتنازل وزارة حماية البيئة الإسرائيلية لوزارة الطاقة عن صلاحيات المراقبة في هذه المنطقة البحريّة، ما يؤكّد أنّ أطماع إسرائيل تتركز على الموارد الطبيعيّة. ويأتي ذلك في موازاة تهديدات وجهها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي آيزنكوت، إلى لبنان خلال مراسم استبدال قائد الجبهة الشماليّة الإسرائيلي، وقال إن الجيش الإسرائيلي لن يتردّد في ضرب المؤسسات الحكوميّة اللبنانيّة وليس فقط أهدافاً لحزب الله، في حال نشوب حرب في المستقبل. وتذرّع آيزنكوت بتصريحات أطلقها فخامة رئيس الجمهورية ميشال عون حول رفضه نزع سلاح حزب الله وأنّ السلاح هو جزء من منظومة الدفاع عن لبنان. وقال: "التصريحات التي تتعالى في بيروت مؤخراً توضح أنّ العنوان سيكون واضحاً في حرب مستقبلية وهو دولة لبنان والمنظّمات الفاعلة بإذنها وبموافقتها". وكان وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور لييرمان قد قال مؤخراً: "إسرائيل تنتظر بقلق إلى الإتّجاه الذي يقوده الرئيس اللبناني، ميشال عون، وتحويل الجيش اللبناني إلى جزء من منظومة حزب الله".

الجدير بالذكر أنّ المقاربة الإسرائيلية الحاليّة لمسألة "المنطقة المتنازع عليها" تُعدّ مُغايرة تماماً لطبيعة تعاطي العدو تاريخياً في فرض أطماعه. ففي العادة، تقرّر إسرائيل مصالحها من طرف واحد وتفرضها

بالقوة، أو التهويل بفرضها في حدّ أدنى، سواء وافق ذلك الحقّ والقانون الدوليين أم تعارض معهما، وعلى الجانب الآخر أن يعترض ويلجئ إلى النحيب والشكوى. لكن ما حدث مع لبنان مغاير تماماً حيث أنها لا ترتدع عن فرض إرادتها فحسب، بل تخشى من التلويح بفرضها بالقوة. فهي تدرك، كما يبدو من مواقفها وأفعالها، أنّ أيّ تصعيد كلامي من جانبها يتضمّن تهديداً باستخدام القوة وأيّ رد من المقاومة، سيؤثران سلباً في مجمل عمليات التنقيب والاستخراج التي تقوم بها، ولن تنحصر السلبات فقط في المنطقة المتنازع عليها، رغم الأهمية القصوى لهذه المنطقة، إذ تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنّ "البلوك ٩" وحده، يحتوي على احتياطي غاز لا يقلّ عن ٧ تريليونات قدم مكعبة (صحيفة "غلوبوس" الاقتصادية الإسرائيلية ٢٢/٠٤/٢٠١٤). وفي هذا الإطار، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠١٦/٠٨/١٥) أنّ شركتي "نوبل انرجي" الأميركية و"دليلك" الإسرائيلية طلبتا من السلطات الإسرائيلية إذناً بالتنقيب في المنطقة المتنازع عليها، إلا أنّ الرفض جاء سريعاً، خشية "تداعيات أمنية" مع الجانب اللبناني. وأضافت أنّ الشركتين طلبتا لاحقاً البدء بالتنقيب في الحقول المتاخمة للمنطقة محلّ التنزع (حقول ألون أ — ب — ج — د — هـ — و)، لكن الرد جاء أيضاً بالرفض، وتحديدًا في ما يتعلّق بحقل "ألون د"، بسبب المخاوف من أن يؤدي العثور على الغاز فيه إلى إشعال صراع والتصعيد مع اللبنانيين.

وكشفت الصحيفة أنّ "الاختبارات الزلزالية أظهرت وجود طبقة جيولوجية تحت الأرض تبدو واعدة ويمكن أن تحتوي على حوض كبير من الغاز". ولفقت إلى أنّ "الخرائط الزلزالية تشير إلى أنّ جزءاً كبيراً من هذه الطبقة موجود في الأراضي اللبنانية. وعندما طلبت الشركتان التنقيب هناك، قيل لهما إنّ هذا لن يحدث قريباً، رغم وجود احتمال بأن يقوم اللبنانيون بالتنقيب أولاً من جانبهم، ومحاولة تخصيص كل الغاز لهم".

هذه المعطيات تكشف نوعين مترابطين من الأطماع الإسرائيلية: أطماع في الاحتياطي الغازي الضخم في المنطقة محلّ "التنازع" التي تريد أن تتقاسمها مع لبنان، وأطماع في الاستئثار الكامل بالاحتياطي (الضخم أيضاً) المتداخل بين المنطقة الاقتصادية "الخاصة بإسرائيل" (حقول ألون الواقعة خارج منطقة التنزع كما تقول إسرائيل) والمنطقة اللبنانية.

من ناحية أخرى تتحاشى إسرائيل اللجوء إلى التحكيم الدولي لأنه لا يضمن تحقيق أطماعها بالغاز اللبناني، ولتحقيق ذلك عمدت أولاً إلى إبقاء الصوت منخفضاً، من دون تصريحات ومواقف تهديدية، وأيضاً من دون أفعال على الأرض لفرض حقائق كانت ستجرّ تصريحات ومواقف وأفعالاً مقابلة من

الجانب اللبناني، وتحديدًا من قبل المقاومة. علماً أنّ إحدى التداعيات السلبية لأي تهديد باستخدام القوة العسكرية من المقاومة كردّ على قضم أو محاولة قضم إسرائيلية، سيرفع قيمة التأمين الدولي على عمليات الحفر والتنقيب إلى أحجام خيالية، ما يُفقد الجدوى الاقتصادية من التنقيب.

وامتعت إسرائيل، ثانياً، عن سنّ قانون لتحديد المنطقة الاقتصادية البحرية الخاصة بها، رغم أنّها تحدّثت مراراً عن مسار تشريعي، سواء في الحكومة أو الكنيست. حدث ذلك عام ٢٠١١، وفي ٢٠١٣، وتكرّر عام ٢٠١٧. ويتبيّن من المتابعة أنّ هذه الإجراءات، تهدف إلى الضغط على لبنان للمبادرة إلى "حلّ وسط" هو بطبيعته ملغوم، وكردّ فعل على فعل تشريعي عمد إليه لبنان، أو نتيجة مسار منح تراخيص لشركات دولية. فإسرائيل لا تريد مساراً تشريعياً للمنطقة الاقتصادية الخاصة بها ينتهي بإصدار قانون في الكنيست وإيداع التحديد لاحقاً لدى الجهات المختصة في الأمم المتحدة، لأن من شأن ذلك أن يلزمها، لاحقاً، باللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدوليين في "نزاعها" مع لبنان، وهما مساران قضائيان قد لا يحققان أطماعها بالغاز اللبناني (الموجود في منطقة النزاع، والاحتياطي الموجود في المنطقة الإسرائيلية ويتمدّد إلى المنطقة اللبنانية).

ثالثاً، عمدت إسرائيل إلى توسّل الجانب الأميركي كوسيط، لإيجاد تسوية ما، بعيداً عن المقاربة الأمنية أو التهديد بها، وبعيداً عن مسار تشريعي يفضي للجوء إلى القضاء أو التحكيم الدوليين. الزيارات المكوكية للوفود الأميركية، بحثاً عن "حلّ تسويي"، لم تأت فقط بناءً على تلبية مصالح إسرائيلية، بل أيضاً على مصالح أميركية دفعت واشنطن إلى التدخل، على خلفية مصالح شركة اكسون موبایل (التي كان يديرها وزير الخارجية الأميركي الحالي، ريكس تيلرسون) باعتبارها الجهة التي سيتوافق عليها الجانبان، لتنفيذ التسوية، وإيصالها للتنقيب واستخراج الغاز لحسابهما.

الإدارة الأميركية السابقة كانت قد عمدت إلى إيجاد تسوية، مدفوعة بمصالح "اسكون موبایل"، منها ما رفضها لبنان ومنها ما رفضته إسرائيل، ومن بينها اعتماد الخط الأزرق البري، وسحبه باتجاه البحر، كخطّ فاصل للمنطقتين الاقتصاديّتين. العرض بحسب صحيفة "غلوبوس" العبرية، (٢٢/٠٤/٢٠١٤) قدّم إلى الجانبين في تشرين الثاني ٢٠١٣، وقوبل بتجاوب لبناني مع طلب تعديلات طفيفة، فيما قوبل برفض إسرائيلي. وبحسب تل أبيب، الخط الأزرق لا يغيّر كثيراً من الخطّ المعتمد لدى لبنان، ويحرفه قليلاً، ما يبقى "المشكلة على حالها".

في حينه، أيضاً كما هي الحال الآن، هدّدت إسرائيل بإصدار قانون تحديد المنطقة الخاصة بها. وأعلنت وزارة القضاء الإسرائيلية (٢٠١٣/١٢/٢٠)، عن مشروع قانون بشأن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، بصورة أحادية الجانب. وذكرت صحيفة "يديعوت احرونوت" أنّ "القرار يأتي في سياق الضغط على لبنان والولايات المتحدة، ويهدف إلى الدفع باتجاه تسوية رابحة لإسرائيل".

لكن منذ ذلك الوقت، "نام" الملف لبنانياً، و"نامت" معه التسوية الأميركية، إلى أن استيقظ لبنان أخيراً، فعادت إسرائيل إلى "الضغط"، واستئناف التهديد بإصدار قانون التحديد البحري. إلى جانب ذلك، من الواضح جداً، أنّ الحركة الإسرائيلية شبيهة بأفعالها السابقة، وتهدف إلى "استدراج عروض تسوية"، وهذا ما ورد كتأكيد عليه، في رسالة الاحتجاج المُرسلة إلى الأمم المتحدة، وتصريحات وزير البنى التحتية الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، من أنّ إسرائيل "منفتحة" على الحلول.

الحقائق الواردة هنا، ومعظمها يرد من إسرائيل، تكشف حجم الأطماع ووجهتها و"قنبلة الحلّ المغمومة" وأساليب تحقيقها. والسؤال المطروح بقوة هنا هو: هل ستستجيب الحكومة اللبنانية صاحبة الحق لتلبية المصالح الإسرائيلية عبر تسوية مغمومة، أم تمضي قدماً في تحقيق مصالحها هي؟ سؤال يفرض نفسه في بلد كلبنان، يمتن مسؤولوه الاختلاف، على كل شيء.

إنّ إستراتيجية تل أبيب في إشغال اللبنانيين تظهر واضحة من التقارير المنشورة بكثرة في الأشهر الأخيرة، وفي التصريحات الراضية للحقّ اللبناني، بل وفي التهديد باستخدام القوة ضدّ لبنان. ويظهر أيضاً في الخرائط المنشورة في إسرائيل عدد من المواقع يتّضح جداً أنّها تابعة للبنان، لكنّ إسرائيل تصرّ على أنّها إسرائيلية وغير قابلة للنزاع. وبحسب خرائط صادرة عن وزارة البنى التحتية في إسرائيل، فإنّ مواقع غاز كبيرة، تسمّيها تل أبيب حقول "الون"، وعددها ستة حقول، تقع إلى الشمال من سواحل فلسطين المحتلة، وتمتد من نقطة محاذية للناقورة، شمالاً إلى نقطة محاذية لبلدة الصرفند الجنوبية، أي تماماً في المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة، المفترض بلبنان أن يسارع إلى تحديدها. وتُظهر الخرائط أيضاً وجود مواقع غاز قيد الاستكشاف، يفترض الواقع أن تكون ممتدّة إلى داخل الأراضي اللبنانية، أي إلى اليابسة، لكنّ خرائط إسرائيل توائم ما بين الحدود الدوليّة البريّة للبنان وفلسطين المحتلة، وحدود حقول الغاز والنفط الطبيعيّة، وكأنّ الجيولوجيا تعرف الحدود السياسيّة للدول. وتشير إحدى الخرائط المنشورة في صحيفة غلوبوس الاقتصادية الإسرائيليّة مثلاً، إلى أنّ أحد حقول الغاز يصل إلى مستوطنة مسكاف عام ويقف عندها، دون أن يتجاوزها باتجاه قرى لبنانيّة في المنطقة. وتشير الخريطة إلى وجود حقل غازي

آخر في القطاع الغربي، يحاذي الحدود تماماً، ويكاد يتعرّج مع تعرّجاته، ما بين رأس الناقورة وصولاً إلى بلدة علما الشعب، أي إنّ مادة الصراع لا ترتبط في عرض البحر، بل هي في اليابسة أيضاً.

في السياق نفسه يصف الوزير الإسرائيلي السابق يوسي بيليد، أمام لجنة الاقتصاد في الكنيست واقع الخشية الإسرائيلية عموماً ومسبباتها، ويشدّد على أهميّة عامل الوقت الذي يحتمّ على إسرائيل المسارعة إلى فرض الأمر الواقع على كل الأطراف. وبحسب الوزير "هذه هي المرة الأولى التي يتكوّن فيها ربط بين البعد الأمني والبعد الاقتصادي في إسرائيل. وعامل الوقت هو الذي يقلقني في هذا المجال.. وما سأقوله موثوق ومؤكّد، إذ لدى اللبنانيين، بالقرب من الأماكن التي اكتشفنا فيها حقول الغاز، أي على بعد مسافة كيلومترات معدودة، حقول غاز كبيرة وتوازي ما اكتشفته إسرائيل"، وتابع: "المشكلة لدى الأوروبيين، أنّ كل الغاز لديهم، أي نحو تسعين في المئة، يصل إلى أوروبا من روسيا. وكما هو معلوم، فإنّ أي دولة تخطّط للمستقبل وتنتظر إليه، عليها أن توجد بدائل لمصادرها. من هنا فإنّ الدول الأوروبية تبحث طوال الوقت عن هذه المصادر. وها هي شركات أوروبية كبيرة جداً تدير مفاوضات مع اللبنانيين، بهدف التوقيع على اتفاقيات من ١٥ إلى ٢٠ عاماً، من أجل الدخول إلى حقل الغاز الكبير الممتد مقابل الساحل اللبناني". وأضاف: "تخيّلوا أن دولة لبنان تحوّلت بالفعل إلى دولة غاز. تخيّلوا مقدار المال الذي سيصل إلى هذا البلد، مع كل المعاني والأبعاد الكامنة في ذلك. هنا يتقاطع البعد الأمني مع البعد الاقتصادي، من دون أي شك"، وخلص إلى القول: "لا وقت لدينا، ولا لإسرائيل القدرة على هدر الوقت، أو بدائل منه".

ويشير رئيس شركة ديليك الإسرائيلية، التي تتقاسم الامتياز الإسرائيلي للتقيب عن الغاز مع شركة نوبل إنيرجي الأميركية، إلى "وجوب استنفاد الطاقة الموجودة في إسرائيل، من أجل المحافظة على الزخم القائم والاستمرار به"، محذراً من أنّ "الإضرار بهذا الزخم يمكنّ دولاً أخرى كلبنان من احتلال مكان إسرائيل كمصدر للغاز إلى أوروبا، وبالتالي ستخسر إسرائيل الرافعة الاقتصادية الجيوبوليتيكية الضخمة، الكامنة في الحقول الغازية".

من ناحية ثانية، هناك دعوة إسرائيلية إلى عدم القلق من لبنان، إذ يكتب أحد الخبراء الإسرائيليين في صحيفة غلوبوس الاقتصادية، (٢٠١٠/١٠/٠٥) مشيراً إلى أنّ "جهات إسرائيلية تتابع ما يجري في لبنان، وهي على اقتناع بأن هذا البلد قادر على إعطاء الرخص الأولى للتقيب عن الغاز حتى نهاية العام الجاري، إذ بإمكان لبنان أن يسدّ الفجوة الموجودة بينه وبين إسرائيل والتحوّل سريعاً إلى منافس حقيقي،

لكن هذه الجهات نفسها ترى أنّ التجارب السابقة تظهر أنّ ما من سبب يدعو إلى القلق على المدى المنظور. فالكنوز الطبيعيّة اللبنانيّة تثير انقسامات داخلية وخارجية في هذا البلد، كذلك فإنّ لبنان يعيش حالة من عدم الاستقرار، وبالتالي لن تسارع شركات النفط العملاقة إلى استثمار المليارات في دولة كهذه.

وكانت صحيفة "وول ستريت جورنال" قد أجرت تحقيقاً واسعاً عن الاكتشافات الغازية الأخيرة في إسرائيل. وبحسب التقرير، فإنّ حقل لفياتان، سيكون أحد أهم حقول الغاز الواعدة في العالم، إذ يمكن لكميات الغاز الكامنة فيه أن تكفي احتياجات إسرائيل لمئة عام. وبحسب الصحيفة، فإنّ الحقل المذكور، الذي يحتوي وفقاً للتقديرات الإسرائيلية على ١٦ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، من شأنه أن يغيّر خريطة الغاز العالمية، ويحوّل إسرائيل إلى إحدى الدول الأساسية المصدّرة للغاز. في هذا الكلام الإسرائيلي إشارات إلى الآتي:

- لدى إسرائيل معطيات، من المرجح أنها مستندة إلى أبحاث ودراسات تمنع إعلانها، تشير إلى وجود حقول غاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، تحتوي على كميات هائلة من الغاز الطبيعي، وقد تكون أكبر بكثير ممّا أعلن اكتشافه في الجانب الإسرائيلي.

- الخلاف والسباق المستقبلي مع لبنان لا يرتبط بالغاز الموجود في البحر المتوسط فحسب، بل داخل اليابسة، وتحديدًا في منطقة بلدات بلندا، ميس الجبل، حولا، ومركبا، وفي منطقة الناقورة — علما الشعب، في القطاع الغربي.

- العنصر الأكثر إقلاقاً لإسرائيل هو أن يسرّع لبنان خطواته باتجاه التنقيب عن الغاز، ما يحتمّ عليها العمل على فرض واقع استخراجها الغاز أولاً، وأن تكون أوّل الواصلين إلى السوق الأوروبية لإبرام العقود معها.

- تخشى إسرائيل من موقع لبنان السياسي والجغرافي، وقربه من تركيا وسواحل أوروبا، ما يتيح له إنشاء شبكة أنابيب في المياه الساحلية الضحلة بالقرب من الساحل، بينما تضطر إسرائيل إلى استثمار مبالغ تتجاوز خمسة مليارات دولار من أجل مدّ شبكة أنابيب في المياه العميقة، بعيداً من الساحل، للوصول إلى أوروبا. وتدرك إسرائيل أنّ لبنان قادر من ناحية فعليّة على سدّ الفجوات القائمة معها، والتحوّل سريعاً إلى منافس ندي ذي أفضلية لدى السوق الأوروبية، لكنّها في الوقت نفسه تراهن على "عدم الاستقرار في

لبنان"، وعلى السوابق الدالة على إمكان تحوّل الغاز إلى مادة خلافيّة داخل البازار السياسي الاقتصادي اللبناني، من شأنها أن تبطئ مسارات استخراج الغاز، وبالتالي تبطئ إمكانيّة المنافسة.

الرهان الإسرائيلي قام ولا يزال يقوم على ألا يسارع لبنان إلى البدء بعمليات التنقيب، وأن تنشئ خلافات لبنانيّة من شأنها أن تبطئ التنقيب وتعرقل المنافسة، إلا إذا اتّبعت المسؤولين اللبنانيون إستراتيجيّة مختلفة، تسابق السرعة الإسرائيلية للوصول إلى أوروبا أولاً.

٤ - النفط والغاز في المستوى الجيوستراتيجي

لا شكّ أنّ اكتشافات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط تشكّل عاملاً رئيساً في المشهد الجيوستراتيجي. ومع وجود هذا العدد الكبير من المصالح المختلفة والمتضاربة المعنيّة بالموضوع، يمكن لقطاع الطاقة أن يكون نقطة ساخنة لصراعات طاحنة. فهناك خلاف بين لبنان وإسرائيل حول حدودهما البحريّة، وكذلك هي الحال أيضاً بالنسبة للشطرين اليوناني والتركي من قبرص. وقد تبادل حزب الله والجيش الإسرائيلي التهديدات، وأبحرت السفن العسكرية التركية قبالة سواحل قبرص في استعراض للقوة. كذلك وفي النطاق الأوسع يرغب كل من روسيا وإيران، بدعم من الصين والهند، في أن يكون لهما تأثير قوي في هذا القطاع، حيث ترغب روسيا في الحفاظ على هيمنتها على إمدادات الغاز إلى أوروبا، وترغب الصين والهند في ضمان إمدادات الطاقة في المستقبل لاقتصادهما الذي ينمو بسرعة.

أمّا إيران فترعى مشروع خطّ أنابيب غاز من شأنه أن يربط لبنان وسورية مع إيران مروراً بالعراق، ولديها مشروع خطّ أنابيب آخر سيمرّ عبر باكستان إلى الصين. من ناحية أخرى، تريد الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، توجيه موارد الطاقة هذه إلى الأيدي الغربيّة. ويبدو واضحاً الآن أنّ المعركة على سورية هي في جزءٍ منها معركة من أجل السيطرة على مستقبل الطاقة وخطوط نقلها. فإذا ما سقطت سورية تماماً في أيدي المعارضة، فمن شأن التعاون التركي - الإسرائيلي، بدعم من دول الخليج العربيّة والغرب، جرّ سورية الجديدة إلى الفلك الغربي، وإحاق خسارة كبيرة بإيران وروسيا. أمّا إذا فاز الأسد وحلفاؤه، أو تمكّن على الأقل من إبقاء سيطرته على طول الساحل السوري الشمالي - الغربي، فإنّ المعركة على النفوذ في شرق البحر الأبيض المتوسط ستكون مرشحة للاستمرار.

ومع استمرار الحرب في سورية، وازدياد حالة الغموض السياسي في لبنان، تزداد شهية العالم بأسره لموارد الطاقة في منطقتنا. وللأسف فإن سورية غارقة حتى الآن، مثلما كان لبنان قبل ثلاثين عاماً، في أتون حرب أهلية مدمرة، مع عدم وجود ملامح نهاية سياسية أو عسكرية لها في الأفق. ومن هنا يتعين على القيادات في المجتمعين الدولي والإقليمي أن تدرك بأن تأجيج الصراع في سورية لا يولد دماراً في سورية فحسب، ولكنه يهدد الاستقرار في لبنان وشرق البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، وإن أفضل وسيلة لكل الأطراف للاستفادة من هذه الموارد الثمينة، هي إيجاد طريق نحو السلام في سورية والمنطقة، ووضع أطر للتعاون الاقتصادي والأمني حول هذا القطاع الحساس والغني.

إلى ذلك، أكدت دراسة أميركية أنّ البلوك رقم ٨ يحتوي على مكامن لبنانية مشتركة مع حقول إسرائيلية وقبرصية، أهمها حقلاً "تانيين" و"لفياتان"، اللذان يحتويان على كميات كبيرة من الغاز. ويعتقد اللبنانيون أنّ المناطق البحرية الجنوبية المتاخمة للحدود الشمالية مع فلسطين المحتلة تحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط بحسب المسح والدراسات الجيوفيزائية. ومما لا شك فيه أن تقارب وتداخل مكامن النفط والغاز بين المياه اللبنانية والإسرائيلية والفلسطينية يتطلب تقاسم الثروات بحسب التحكيم الدولي المختص في قانون البحار. علماً بأنّ البعض يتهم قبرص بالتآمر مع إسرائيل على استغلال الثروات اللبنانية. ومن الواضح أنّ إسرائيل لا تحترم الحقوق اللبنانية ولا تعيرها أي اهتمام، ولبنان في المقابل لا يرغب في التشاور مع إسرائيل والتفاوض معها.

في مرحلة سابقة، كانت إسرائيل قد حثّت الولايات المتحدة والأمم المتحدة على ممارسة الضغوط على لبنان لتعديل إصدار المناقصات لشركات دولية لاستغلال الغاز والنفط في خمسة بلوكات أو أقسام بحرية، لأنّ ثلاثة منها تقع ضمن الحدود الإسرائيلية البحرية وتتلامس وتتداخل جغرافياً مع المثلث الذي تبلغ مساحته ٨٠٠ كم مربع، لكن إسرائيل ترفض التحكيم الدولي ولا تريد أن تنظر محكمة لاهي الدولية في هذا النزاع مع دولة مجاورة مثل لبنان.

٥ - الاكتشافات الإسرائيلية

أهمّ الاكتشافات الإسرائيلية هي حقل "ماري" الذي يقع قبالة سواحل قطاع غزة، وتحديدًا جنوب شرق حقل "نوح". وتبلغ إنتاجيته الإجمالية حوالي ١,١ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. حقل "تامار" يبعد

حوالي ٨٠ كيلومتراً من مدينة حيفا على عمق ١٧٠٠ متر تحت سطح البحر، وتمّ اكتشافه عام ٢٠٠٩ وبدأت عملية إنتاج الغاز منه عام ٢٠١٣. وتبلغ إنتاجيته الإجمالية حوالي ٨,٤ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. ثم حقل "ليفياتان" العملاق، وهو حقل غاز إسرائيلي يقع شرق البحر المتوسط على بعد ١٣٠ كيلومتراً من مدينة حيفا، وتقدّر احتياطاته بحوالي ٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز. وهناك من يقول أنه يتبع المنطقة الاقتصادية الخاصة بمصر وليس إسرائيل.

تمتلك شركة "توبل إينرجي" نسبة ٣٩,٦٦% في حقل "ليفياتان"، بينما تملك شركة "ديليك دريلنج" و"إفندر أويل إكسبلوريشن" نسبة ٢٢,٦٧% لكلٍ منهما، وتمتلك شركة "راتيو أويل إكسبلوريشن" نسبة الـ ١٥% المتبقية.

حقل "داليت" يبعد مسافة ٦٠ كيلومتراً تقريباً عن منطقة الحضرّة الإسرائيلية. ويبعد مسافة ٤٠ كيلومتراً جنوب حقل تمار. ويبلغ إجمالي احتياطي الغاز فيه حوالي ٠,٥٣ تريليون قدم مكعب. وهناك حقول أخرى صغيرة.

٦ - الكميات اللبنانية المحتملة

مصادر الحكومة اللبنانية تقول أنّ هناك ما لا يقل عن ٢٧٠٠ بليون متر مكعب من احتياط الغاز الطبيعي و ٨٥٠ مليون برميل من النفط الخام، وهذا لا يختلف كثيراً عن الكميات التي اكتشفتها إسرائيل.

وأثناء مؤتمر غاز شرق المتوسط، الذي عقد في قبرص العام الماضي، أشار رئيس إدارة لبنان للبتروال إلى الكميات الموجودة في مختلف البلوكات، وفي الوقت ذاته ينفي لبنان وجود أي تماس بين مياه لبنان الإقليمية ومثلث الصراع الذي تبلغ مساحته ٨٠٠ كم مربع.

لا تزال الحكومات الإقليمية في شرق البحر المتوسط وشركات الطاقة العالمية متفائلة بفرص استغلال الاحتياطيات الهيدروكربونية المخزونة في حوض البحر في المناطق البحرية القريبة من إسرائيل وتركيا وقبرص ومصر ولبنان. اللاعبون الآخرون الذين سيستفيدون من استخراج الثروات في البحر هم إسرائيل وقبرص وقطاع غزة. وأشارت دراسة أميركية جيولوجية لوجود ١,٧ مليار برميل من النفط و ٣,٤٥

ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. إسرائيل كانت أكثر الدول نجاحاً عندما تمّ اكتشاف حقولين كبيرين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وبدأت الآن ببيع منتجاتها.

وبناءً على دراسة قامت بها "مؤسسة المسح الجيولوجي الأميركية" عام ٢٠١٠، وحسب تقديرات الدراسة، هناك احتياطات غاز تبلغ ١٢٢ ترليون قدم مكعب واحتياطات نפט تبلغ ١,٧ بليون برميل في المياه الإقليمية اللبنانية. وبعض التقديرات تشير إلى أنّ لبنان يمتلك ٨٠ ترليون قدم مكعب من الغاز و ٨٦٥ مليون برميل من النفط، حيث تمّ مسح المنطقة جيولوجياً في السنوات السابقة، بما فيها مسح ذو بعدين ومسح ذو ٣ أبعاد. وأهمّ مشاريع الاكتشاف والتنقيب حصلت في المياه الإقليمية التابعة لإسرائيل وتركيا وقبرص لأن هذه الدول الثلاث تتمتع باستقرار سياسي نسبي مقارنةً بمصر ولبنان.

٧- مشاكل لبنان الداخلية وخارجية

المشكلة في لبنان هي التأخيرات والنكسات والنزاعات السياسية التي عطّلت كل الجهود الرامية لاستغلال ثرواته الطبيعية. غياب الاستقرار السياسي لعب دوراً كبيراً في إفقار لبنان وحرمانه من الطاقة المتوفرة في مياهه الإقليمية. والحرب السورية وتدفق اللاجئين وبقاء لبنان من دون رئيس جمهورية لعامين ساهمت في عرقلة عجلة التطوير واستغلال الطاقة. إلا أنّ الاكتشافات في مصر وقبرص وإسرائيل حفّزت الدولة اللبنانية على القيام بأعمال التنقيب والتطوير، وكذلك المخاوف حول فقدان حصّته من السوق الإقليمية، شجّعته على البدء بخطوات جادة لاستغلال الثروة الهيدروكربونية. وبرغم توافر التحفيز والرغبة، إلا أنّ غياب التوافق السياسي منع المباشرة باطلاق عمليات الاكتشاف والتنقيب، والآن مع تغيّر الوضع وعودة الزخم السياسي للإسراع في استغلال الثروات، لا تزال مسألة النزاع الجغرافي مع إسرائيل والحرب في سوريا تعيقان التقدّم في هذا الملف، ممّا سيؤدي إلى تردّد الشركات ذات الخبرة التقنيّة في الإستثمار والمغامرة والإنتاج في أجواء مشحونة وغير مستقرّة ومنها عنصر الغموض الدائم في البيئة السياسيّة التي قد تنفجر مجدداً بين الأحزاب البرلمانية اللبنانية المختلفة. هذا ناهيك عن محاولات العدو الصهيوني الوقوف حجر عثرة أمام المناقصات التي يطرحها الجانب اللبناني للتنقيب على الغاز والنفط في مياهه الإقليمية من خلال التأثير على المستثمرين الراغبين في التقدّم للمناقصة والحؤول دون ذلك. وقد رفض لبنان منازعات إسرائيل وتهديداتها وقام بتقديم لوائح الإحداثيات الجغرافية لترسيم المنطقة

الإقتصادية الخالصة بين لبنان وفلسطين المحتلة، حيث أرسلتها الجمهورية اللبنانية إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في ١٤ تموز ٢٠١٠ و ١٩ تشرين الأول ٢٠١١، وهي تتضمن أنّ المربععات ٨ و ٩ و ١٠ "موجودة في مناطق يملكها لبنان"، وقدّم لبنان مذكرةً للتعبير عن اعتراضه رسمياً على اتفاق ترسيم الحدود بين قبرص وإسرائيل في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠. ومما لا شكّ فيه أنّ هدف إسرائيل النهائي من الحراك المتعلّق بالشريط البحري المتنازع عليه مع لبنان هو قضمه بشكلٍ غير مشروع ويتعارض مع كل المواثيق والمعاهدات الدوليّة. وهي بذلك تريد أن تصيب عصفورين بحجر واحد وهما ترهيب الدولة اللبنانية من ناحية، وتفجير الشركات المهمّة بالاستثمار في لبنان لجعلها تعيد حساباتها خصوصاً في المناطق الجنوبيّة أي ٨ و ٩ و ١٠ المحاذية للمياه الخالصة شمال فلسطين المحتلة. وعلى الرغم من كل شيء يبقى قطاع الطاقة اللبناني في البحر المتوسط جذاباً لشركات النفط العالمية، مع إمكانيّة تحويل الإقتصاد اللبناني من مستورد للطاقة إلى منتج يحقّق الإكتفاء الذاتي وتصدير الفائض. ومن المصاعب التي تواجه لبنان عدم توافر البنية التحتيّة اللازمة. وهذا النقص بدوره سيخلق الفرص لشركات الملاحة وشركات بناء الأنابيب وبناء محطّات لتسييل الغاز ومصافي التكرير ووسائل نقل لتوصيل الغاز والنفط للزبائن في الخارج.

الجدير بالذكر أنّه من المُستبعد أن يقدم العدو على أي تصرف أرعن مع وجود توازن رعب حساس، إذ يمتلك إنشاءات بحرية في شمال فلسطين تبلغ قيمتها مليارات الدولارات وإستغرقت عدّة سنوات لإنشائها، أمّا لبنان حتى الآن فلا يمتلك شيئاً في المياه الإقليميّة أي أنّه في حال إندلاع حرب ستكون إسرائيل الخاسر الأوّل قبل لبنان لاسيّما أنّ منشآتها تقع على مرمى حجر من الحدود البريّة اللبنانيّة. كما أنّ العدوّ يواجه مشكلة أخرى تتعلّق بوجود صعوبة في جلب المستثمرين الأجانب نتيجة الصراع مع الفلسطينيين، إذ هو لا يتعامل سوى مع شركة واحدة.

٨- خلاصة

رأى المبعوثون الأميركيون الذين زاروا بيروت في أوقاتٍ سابقة لمعالجة الخلاف اللبناني الإسرائيلي في إحدى المراحل، أنّ التداخل الجيولوجي، لاسيّما في مجال الغاز، بين لبنان وإسرائيل يفترض، ولو بعض التداخل الإستراتيجي أو الديبلوماسية، أي أن يحصل نوع من التفاهم المباشر حول التنقيب والاستخراج والاستثمار وحتى التسويق. لكن الجانب اللبناني رفض بشكلٍ قاطعٍ أيّ نوع من التعاون مع تل

أبيب، وفي نهاية المطاف أقرّ الأميركيون بحقوق لبنان وإن احتفظوا بمصطلح "منطقة متنازع عليها" بالنسبة إلى منطقة الخلاف. والدراسات التي وضعت أظهرت أنّ البلوكات الثلاثة موضع الخلاف تختزن الكميات الأكبر من الغاز، وهذا كان سبب تمسك بعض القوى اللبنانية بأن يشملها التنقيب، ولم يؤخذ بالرأي القائل بإخضاع الملف إلى التحكيم الدولي الذي قد يستغرق البتّ فيه سنوات عديدة ومديدة، أو يعكس تشكيكاً بالحق المطلق للبنان. والذي زاد في حساسية المشهد، أن معلقين إسرائيليين اعتبروا أن امتلاك "حزب الله" صواريخ "ياخونت" الروسية (ارض- بحر)، والتي تعتبر بالغة الدقة تشكل خطراً ليس فقط على البواخر التي تستخدم الموانئ الاسرائيلية، وإنما أيضاً على منصات استخراج الغاز من البحر والتي كلفت المليارات.

تل اييب أثارت مسألة المنطقة المتنازع عليها، والتي يؤكّد لبنان أنّها منطقة لبنانية بالكامل، بمذكرة وضعتها أمام مجلس الأمن، وهذا ما أثار نوعين من التفسيرات في بيروت، الأول يعتبر أنّ لجوء حكومة بنيامين نتنياهو إلى مجلس الأمن دليل على أنّها تريد معالجة المشكلة في إطار سلمي، والثاني يعتبر أنّ في الأساس الإستراتيجي لإسرائيل الضغط على لبنان بما في ذلك الضغط العسكري.

وانطلاقاً من ذلك، فإنّ المذكرة إلى نيويورك ليست سوى غطاء لما يمكن أن تفعله تل اييب. وقد لوحظ أنّه في الوقت الذي حذر فيه رئيس المجلس النيابي الأستاذ نبيه بري من اندلاع حرب نفطية، يقول المقربون منه أنّه تلقى تأكيدات من واشنطن بأنّها لن تسمح بأن تصل الأمور إلى حدّ المواجهة. من ناحية أخرى أرسلت إسرائيل رسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تتحدّث فيها عن سيادتها المزعومة على منطقة (مثلث الأزمة)، مستندة إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية بينها وبين قبرص، بينما لبنان يرفض هذا الاتفاق. وطلبت إسرائيل من المنظمة الدولية الضغط على لبنان لمنعها من استخراج النفط والغاز في تلك المنطقة، إذ بيّن خبراء اقتصاديون أنّ تل اييب تحاول بذلك إثارة مخاوف الشركات النفطية المهمة بالتنقيب في لبنان.

وفي كانون الثاني الماضي من هذا العام أعادت السلطات اللبنانية إطلاق أول جولة ترخيص للشركات بخصوص التنقيب عن النفط والغاز، كما قرّرت فتح مناطق بحريّة أمام العروض في أول جولة لترسية التراخيص.

وكان قد اكتُشف حقل غاز ضخّم شرقي البحر المتوسط عام ٢٠٠٩، قبالة سواحل لبنان وقبرص وفلسطين المحتلة، وتبلغ المنطقة البحريّة المشتركة بين لبنان وإسرائيل ٨٥٠ كلم مربع. والجدير بالذكر، أنّ المسوح أوضحت أنّ وجود أكثر من ٧,٥ تريليون قدم مكعب من الغاز، و١٧٥ مليون برميل من النفط في هذه المنطقة التي باتت مثلث أزمة.

أخيراً هل يتحوّل النزاع حول الغاز بين لبنان وإسرائيل إلى خطر يشعل المنطقة؟ سؤال طرحته صحيفة "The Marker" الإسرائيليّة المتخصّصة بالشؤون الاقتصاديّة. وتحت عنوان "الخلافات حول الغاز تشكّل خطر الاشتعال الإقليمي"، اعتبر الباحث في معهد بحوث الأمن القومي، عوديد عيران، أنّ "شلل الحكومة اللبنانيّة على مدى السنوات الماضية حال دون نزاع مع إسرائيل في شأن الغاز. وبعد حلحلة العقد السياسيّة والانتخابات الرئاسيّة، فإنّ قرارات الحكومة الجديدة قد تهدّد الاستقرار بعدما سرّعت عملية اتّخاذ القرارات في المواضيع الرئاسيّة، ومن بينها التنقيب عن الغاز". ولفت إلى مسارعة الحكومة الجديدة في كانون الثاني الماضي إلى إقرار مرسومين للمضي في مناقصات التنقيب عن النفط بعدما وافقت الحكومة السابقة عام ٢٠١٣ على ١٢ شركة للتنقيب، من بينها "إكسون موبيل" التي كان يديرها وزير الخارجية الأميركي الحالي ريكس تيلرسون. وأوضح أنّ "المرسومين يتعلّقان بخمسة من أصل عشرة بلوكات حدّدت عام ٢٠١١، من بينها ثلاثة (البلوكات ٨ و ٩ و ١٠) تشكّل نقطة خلاف مع إسرائيل". وذكر بأنّ الترسيم اللبناني للحدود البحرية الذي أودع في مديريّة البحار التابعة للأمم المتحدة، قبل ستة أعوام، استخدم نقاط انطلاق على الساحل لتحديد الخط الحدودي الجنوبي للمياه الإقتصاديّة اللبنانيّة، وسط تجاهل للموقف الإسرائيلي. "وعندما قرّرت إسرائيل، ردّاً على الخطوة اللبنانيّة، تحديد هذا الخط الحدودي، نشأت منطقة خلافيّة مساحتها ٨٥٠ كلم مربعاً". وأشار إلى أنّ المحاولات الأميركيّة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٤ لحلّ هذا الخلاف باءت بالفشل بسبب رفض لبنان التسوية التي تقدّم بها الأميركيون إلى الحكومتين اللبنانيّة والإسرائيليّة.

ورأى الباحث الإسرائيلي أنّ قرارات الحكومة اللبنانيّة التي نشرت قبل فترة تهدّد باستئناف النزاع والإضرار بفرص استثمار الغاز اللبناني الذي يُقدّر أنّ حجمه أقلّ بقليل من الحجم المقدر للمخزون الإسرائيلي، وكذلك بفرص استثمار النفط الذي يقدر حجمه بنحو مليار برميل". وأشار إلى أنّ "التدقيق في الخرائط التي أُرُفقت بقرار الحكومة اللبنانيّة وترسيم الحدود للبلوكات ٨ و ٩ و ١٠ يُظهر تجاهلاً كليّاً لاقتراح التسوية الأميركي، وللموقف الإسرائيلي".

يذكر أنّ الولايات المتحدة انتدبت عام ٢٠١٢ موفدها الخاص إلى سوريا ولبنان، فريدريك هوف، للتفاوض على تسوية بشأن الحدود البحرية. وخلص هوف إلى اقتراح ينصّ على تقسيم المنطقة المتنازع عليها بشكل مؤقت، بحيث يعود ثلثها إلى لبنان والثلث الباقي إلى الإحتلال الإسرائيلي، من دون إلغاء حقّ لبنان بالترسيم الذي وضعه بنفسه وينصّ على أنّ كامل الـ ٨٥٠ كلم مربعاً المتنازع عليها تابعة للسيادة اللبنانية. وأفادت مصادر رسمية في حينه بأنّ هوف اقترح هذا الحلّ المؤقت في انتظار "الظروف المناسبة للتفاوض المباشر على تحديد الحدود، لأنّه يسمح بمباشرة التنقيب من دون تحفّظ من جانب الشركات". وتعهد هوف آنذاك أن تعمل الإدارة الأميركية على إقناع إسرائيل بالحلّ المؤقت الذي لا يعوق تحقيق مصلحة الجانبين الإسرائيلي واللبناني ببدء التنقيب عن ثرواتها الغازية والنفطية. واعتبر عيران أنّ إقرار المرسومين في حينه قد يعود إلى رغبة لبنان في "استغلال الأيام الفاصلة قبل بدء ولاية الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لفرض وقائع على الورق على الأقل". ورأى أن "الحكومة الإسرائيلية لا تستطيع ألا تردّ على قرارات لبنان. ومن شأن أي ردّ، حتّى لو كان معتدلاً، أن يوقف المناقشات"، ويمكن أن نفترض أنّ الشركات التي اختيرت ستتردّد في الاستثمار في مكان مليء بالتوتر. كذلك يجب أن نتأمّل أن يكون ردّ الحكومة الإسرائيلية معتدلاً ويبقى ثغرة لاستغلال الوقت الباقي حتى منتصف أيلول للعمل الدبلوماسي لتسوية المشاكل التي يمكن أن تنشئ في ما لو جرى اكتشاف غاز من المساحة المتنازع عليها".

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنّ المؤسسة الأميركية للمسح الجيولوجي قدّرت الموارد النفطية والغازية في شرق البحر المتوسط بـ ١,٧ بليون برميل من النفط و ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز. وكان وزير الطاقة والمياه، جبران باسيل، أعلن عام ٢٠١٣ أنّ التقديرات تشير إلى أنّ لدى لبنان ٩٥,٩ تريليون قدم مكعب من الغاز و ٨٦٥ مليون برميل من النفط في ٤٥% من مياحه الاقتصادية.